منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي

الدورة السادسة والسبعون بعد المائة

176 EX/Special Plenary Meeting/INF.1
١٧٦م ت/الجلسة العامة الاستثنائية/إعلام ١
باريس، ٢٠٠٧/٣/١٢
الأصل: انجليزي

الجلسة العامة الاستثنائية
(من ١٦ نيسان/أبريل (فترة بعد الظهر)
إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (فترة الصباح))

تقرير البعثة التقنية الموفدة إلى مدينة القدس القديمة

الملخص

يقدم المدير العام تقرير البعثة التقنية التي أوفدتها اليونسكو من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى مدينة القدس القديمة، المدرجة في قائمة التراث العالمي منذ عام ١٩٨١ وفي قائمة التراث العالمي المعرض للخطر منذ عام ١٩٨٢.

وكانت الغاية من البعثة هي دراسة أشغال إعادة البناء والحفائر الأثرية في منحدر باب المغاربة المؤدي إلى الحرم الشريف.

أولا – الخلفية

١ – في بداية شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧ استهلت، تحت مسؤولية هيئة الآثار الإسرائيلية، بعض الحفائر في مدينة القدس القديمة بالممر المؤدي من ساحة الحائط الغربي إلى باب المغاربة بالحرم الشريف.

٢ – ومع تصاعد القلق على المستوى الدولي إزاء طبيعة وأهداف الأشغال التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية، قرر المدير العام إيفاد بعثة تقنية إلى القدس لتدرس أشغال إعادة البناء والحفائر الأثرية في منحدر باب المغاربة المؤدي إلى الحرم الشريف، وتقدم له تقريرا بالنتائج التي انتهت إليها.

٣ – وتولى السيد فرانشسكو بنداربن مدير مركز اليونسكو للتراث العالمي رئاسة البعثة التي ضمت في عضويتها السيد منير بوشناقي المدير العام للمركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها (إيكروم)، والسيد مايكل بيتزت رئيس المجلس الدولي للآثار والمواقع (إيكوموس)، والآنسة فيرونيك دوج من مركز التراث العالمي. وامتدت إقامة البعثة في القدس من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧.

٤ – والممر المؤدي من ساحة الحائط الغربي إلى باب المغاربة بالحرم الشريف هو ما تبقى من حي المغاربة الذي هدمته إسرائيل في أعقاب حرب الأيام الستة في حزيران/يونيو ١٩٦٧.

٥ – ويتكوّن هذا الممر المنحدر من عدة طبقات من البنى الأثرية (من العهد الهيرودوسي إلى فترة الانتداب البريطاني) ومن الأتربة والأنقاض.

٦ – ويصل طول هذا الممر إلى ٧٥ مترا تقريبا وهو يتيح للمشاة أن يصعدوا مرتقى يبلغ ارتفاعه ستة أمتار يمتد بين ساحة الحائط الغربي وباب المغاربة. ويتراوح ارتفاع المسافة التي تفصل بين باب المغاربة ومستوى "الطبقة الرومانية" بين ١٥ و١٧ مترا عند سفح الحائط الغربي.

٧ – وقد شُيدت، في بداية السبعينات بعد هدم حي المغاربة، جدران داعمة على الجانبين الشمالي والجنوبي للممر، وأنشئ فوقه هيكل خرساني لإتاحة رصف الممر وإقامة سقيفة واقية.

٨ – ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا الممر هو الطريق الرئيسي الذي يسلكه الزوار والشرطة الإسرائيلية للوصول إلى الحرم الشريف، والذي أصبح يسلكه كذلك، منذ عام ٢٠٠٤، المصلون اليهود تصحبهم الشرطة الإسرائيلية. وباب المغاربة غير مفتوح للمسلمين ولا تسيطر عليه إلا السلطات الإسرائيلية.

٩ – أما جميع الأبواب الأخرى للحرم الشريف المتاحة لمرور المصلين المسلمين فتسيطر عليها دائرة الأوقاف الإسلامية، ولكن الوصول إليها تنظمه الشرطة الإسرائيلية.

١٠– ويضم جزء الممر الأقرب إلى الحائط الغربي إنشاءات متبقية من منزل تستخدمه حاليا النساء اليهوديات كمقصورة للصلاة بحكم ملاصقته للقسم المخصص للنساء في الحائط الغربي.

١١– وهذا المنزل يسد المدخل المفضي إلى ما يسمى باب باركلي، الذي يُحتمل أن يكون أحد الأبواب القديمة لمعبد هيرودس، والذي يقع تحت باب المغاربة مباشرة. ومن الجانب الآخر من الحائط داخل الحرم الشريف يوجد مصلًى يقدسه المسلمون إذ يعتقد أنه كان مربط البراق.

١٢- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، انهار الحائط الشمالي للممر بفعل هطول الأمطار والثلوج مما أدى إلى تعريض الذين يستخدمونه للخطر. وكشف انهيار الحائط عن قباب الإنشاءات المطمورة تحته.

١٣- وفي تموز/يوليو ٢٠٠٥، تم بناء جسر خشبي مؤقت يؤدي إلى باب المغاربة، وهو لا يزال يستخدم حتى يومنا هذا. ومنذ ذلك الحين بدأت السلطات الإسرائيلية تخطط لإجراء مسوح أثرية ولتصميم ممر جديد.

١٤- وقامت لجنة التراث العالمي، في دورتها الثلاثين التي عقدتها في تموز/يوليو ٢٠٠٦، بدراسة قضية إعادة بناء الممر (الوثيقة WHC-06/30.COM/7A.Add.Rev. والقرار 30COM 7A.34). وفي الفقرة ٦ من القرار الذي أصدرته اللجنة طلبت "من السلطات الإسرائيلية تزويد مركز التراث العالمي بكافة المعلومات الجوهرية المتعلقة بالمباني الجديدة المزمع تشييدها في ساحة الحائط الغربي وحولها، بما فيها خطط إعادة بناء الممر المؤدي إلى الحرم الشريف".

١٥- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي السيد إيهود أولمرت على البدء في الحفائر الأثرية الجارية الآن عند الممر، على أساس خطط عمل لم يُبلّغ بها مركز اليونسكو للتراث العالمي. وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أرسل المدير العام خطابا إلى رئيس وزراء إسرائيل يذكره فيه بما ينص عليه قرار لجنة التراث العالمي "30COM 7A.34"، ويعرب فيه عن "قلق اليونسكو الشديد إزاء هذا الوضع"، ويطلب منه تزويد مركز التراث العالمي بمعلومات بشأن الأعمال الجارية "في الأماكن المجاورة مباشرة للحرم الشريف".

ثانيا – الوضع في شباط/فبراير ٢٠٠٧

١٦- لاحظت اللجنة أثناء الزيارة التي أجرتها في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ أن الحفائر الأثرية التي يشارك فيها قرابة ٤٠ عاملا تجرى في جميع أجزاء الممر، تحت إشراف أثريين اثنين من هيئة الآثار الإسرائيلية.

١٧- والأشغال التي تم الوقوف عليها تتعلق بمناطق تقع خارج الحائط الغربي وتقتصر على سطح الممر وجانبه الشمالي، الذي انهار عنده في عام ٢٠٠٤ الحائط الداعم للممر. ولاحظت البعثة أنه لا يجري تنفيذ أي أشغال داخل الحرم الشريف وأن طبيعة الأشغال الجارية لا يمكن أن يقال عنها في هذه المرحلة إنها تشكل خطرا على ثبات الحائط الغربي والمسجد الأقصى.

١٨- ومنطقة العمل تنتهي على بعد ١٠ أمتار تقريبا من الحائط الغربي. وتتم الأشغال بواسطة معدات خفيفة من المعاول والمجارف، ويتم الإشراف عليها وتوثيقها وفقا للمعايير المهنية.

١٩- وتصف هيئة الآثار الإسرائيلية هذا العمل بأنه "عمل أثري وقائي" وأنه بهذه الصفة ليس منصبا على البحوث الأثرية؛ وتقول إنه يرمي إلى تحديد الظروف البنيوية للممر من أجل التمكّن من تدعيمه.

٢٠- وثمة ثلاث آلات تصوير موصولة بالانترنيت موضوعة فوق الممر، تتيح المشاهدة المستمرة للوضع في موقع هيئة الآثار الإسرائيلية على الويب. وقد تم الاضطلاع بأعمال أثرية أخرى على الجانب الجنوبي للممر وباتجاه المدخل الجنوبي للساحة داخل "الحديقة الأثرية"، بغية تخطيط إنشاءات المرور المقبلة.

٢١- والأعمال الأثرية مخطط لها أن تستمر نحو ستة أشهر، وأثناء هذه الفترة سيستكمل التصميم النهائي للمدخل الجديد. ولم يتحدد بعد ما إذا كانت الخطة النهائية ستتمثل في تقوية المنحدر القائم أم في بناء جسر جديد.

٢٢- وثمة بعض المعدات الثقيلة، التي تخدم أيضا أنشطة أثرية أخرى تنفذ في الساحة، وهي تُستخدم لإزالة الأنقاض المستخرجة من الممر، ولكنها تعمل من مناطق تقع خارج البنى الأثرية للممر.

ثالثاً – المشاورات مع السلطات المعنية

٢٣- **بلدية القدس** مسؤولة عن التخطيط والبناء في المدينة القديمة، ومسؤولة كذلك عن البنى الأساسية وصيانتها.

٢٤- وتعكف البلدية الآن، بوصفها مسؤولة عن المشروع برمته، على إعداد التصميم النهائي لإنشاءات ممر الدخول، وذلك بالتشاور مع هيئة الآثار الاسرائيلية.

٢٥- ويفترض الإجراء المتبع التشاور مع خبراء خارجيين مرة كل أسبوعين. وبعد الانتهاء من وضع الخطط سيقرر العمدة ما إذا كان سيتم إجراء مشاورة عامة بشأن المشروع.

٢٦- وأعربت البلدية أيضاً عن قلقها إزاء تنظيم مرور السيارات في المنطقة وذكرت أن ممر الدخول الجديد يمثل فرصة لإعادة تنظيم المنطقة برمتها ومنع جميع السيارات من الدخول إلى ساحة الحائط الغربي، وهي مسألة باتت ضرورية بالنظر إلى تزايد تدفق السائحين الذين يبلغ عددهم في الوقت الحاضر مليوني زائر سنوياً.

٢٧- **وهيئة الآثار الإسرائيلية** هي الكيان الحكومي المسؤول عن الحفائر والمواقع الأثرية في اسرائيل.

٢٨- وقد ذكرت هيئة الآثار الإسرائيلية أنها وحدها المسؤولة عن اتخاذ جميع القرارات المتصلة بالمسوح الأثرية وبتدعيم الممر، في حين أن بلدية القدس هي المسؤولة عن تصميم إنشاءات المدخل الجديد وعن أعمال بنائه. وذكرت أيضاً أن هذا المدخل يجب أن يبقى خاضعاً لسيطرة السلطات الاسرائيلية المطلقة، وذلك لأسباب أمنية ولأجل السماح بدخول الزوار إلى الحرم الشريف.

٢٩- ولم تجر أية مشاورات مع دائرة الأوقاف الإسلامية قبل بدء الأعمال، نظراً لتوقف التبادل المنتظم للمعلومات والتعاون بين السلطات الإسرائيلية وهذه الدائرة منذ عام ٢٠٠٠. وأوضحت هيئة الآثار الإسرائيلية بجلاء أنها تنوي تنفيذ تلك الأعمال لهدف واحد فقط هو دراسة الحالة الإنشائية للممر وليس لأغراض البحث الأثري.

٣٠- ولقد كررت كل من هيئة الآثار الإسرائيلية والسلطات الدينية التي تشاورت البعثة معها، وبصورة واضحة، قولهما بعدم وجود خطط لإجراء أي حفائر أثرية تحت الحرم الشريف.

٣١- وأرسلت **اللجنة الوطنية الإسرائيلية لليونسكو** تقريراً إلى مركز التراث العالمي بتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٧ رداً على طلب اللجنة الذي يرد في الفقرة ٦ من قرارها 30 COM.34. ويتضمن هذا التقرير

معلومات عن حفائر ومشروعات تتفق مع ما ورد بيانه آنفاً. ويشير التقرير، الوارد في الملحق ٤، إلى ما يلي:

"١ – تواصل هيئة الآثار الإسرائيلية "الأعمال الأثرية الوقائية" إلى أن يتم تخليص الطبقات العليا من أجل تقييم حالة الممر المنحدر واستقراره الإنشائي. وستجري هيئة الآثار الإسرائيلية تقييما عند بلوغ هذا المستوى الحرج وقبل إجراء أعمال يتعذر الرجوع فيها. وقد أُوقفت الحفائر الرامية إلى الكشف عن أساسات أعمدة منحدر "غير موجود".

٢ – وستقدم بلدية القدس إلى لجنة التخطيط الاقتراح المتعلق بالممر الجديد المؤدي إلى باب المغاربة وستوصي بتعيين فريق من الأخصائيين لتقييم البدائل المطروحة، بما فيها الاستفادة من الإنشاءات القائمة في الموقع، وذلك في إطار مشاورة عامة.

٣ – وعند بلوغ هذه المرحلة الحرجة سيجري إخطار مركز التراث العالمي والتشاور معه بشأن الجانب التخصصي من العملية، وذلك قبل عرض التوصيات على هيئة الآثار الإسرائيلية والبلدية.

٤ – وستضم المشاورة عدداً من الأخصائيين والأكاديميين والأطراف المعنية."

٣٢– وذكرت **دائرة الأوقاف الإسلامية** في القدس، وهي الهيئة المسؤولة عن موقع الحرم الشريف برمته وعن عدد كبير جداً من الممتلكات في المدينة القديمة، أن الحفائر التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية أعمال غير قانونية لأن القانون الدولي يحظر القيام بأي أشغال في مدينة محتلة.

٣٣– كما ذكرت دائرة الأوقاف الإسلامية أنها تمتلك حي المغاربة القديم بأكمله علاوة على الممر، وأنها طالبت، منذ عام ١٩٦٧، بإعادة مفاتيح باب المغاربة، ولكن دون طائل. وخلال السنوات الثلاث الماضية، تم فتح هذا الباب أمام السائحين والمصلين اليهود المصحوبين بقوات الشرطة.

٣٤– ومنذ عام ٢٠٠٤، أبلغت دائرة الأوقاف الإسلامية السلطات الإسرائيلية مراراً باستعدادها لأن تنفذ على نفقتها الخاصة الأعمال المتعلقة بترميم وصيانة الممر، ولكنها لم تتلق أي رد من تلك السلطات.

٣٥– وتخشى دائرة الأوقاف الإسلامية أن تؤدي الحفائر الأثرية إلى تدمير آخر الآثار المتبقية من حي المغاربة وإزالة الشواهد الأثرية على العصر الأيوبي وعصر المماليك. وهي تخشى أيضاً من أن تنقل السلطات الإسرائيلية أية قطع قد يُعثر عليها أثناء القيام بالحفائر.

٣٦– وأشارت دائرة الأوقاف الإسلامية أيضاً إلى التعهد الذي قطعته السلطات الإسرائيلية على نفسها في إطار اتفاق السلام الموقع بين الأردن وإسرائيل، والذي يقضي بعدم الشروع في تنفيذ أي أشغال دون إجراء المشاورات المناسبة بشأنها.

٣٧– وطلبت دائرة الأوقاف الإسلامية من اليونسكو التدخل لدى السلطات الإسرائيلية من أجل وقف الأشغال الجارية الآن. وذكرت أن التعهد باحترام المواقع الإسلامية المقدسة ليس سوى تعهد دأبت السلطات الإسرائيلية على ترديده لفظاً دون أن تحترمه فعلاً. وتحبذ دائرة الأوقاف الإسلامية اعتماد حل تشارك فيه كل الأطراف المعنية الأخرى كالأردن واليونسكو إن أمكن.

٣٨- وقد أصدرت دائرة الأوقاف الإسلامية في شباط/فبراير ٢٠٠٧ بياناً كتابياً (انظر الملحق ٥). وهذه الوثيقة "تناشد كافة الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصلة"، ومنها بوجه الخصوص "اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، واتفاقية ١٩٧٢ بشأن التراث الثقافي العالمي، واتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل، وإعلان واشنطن الذي يعترف بالدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية فيما يتصل بالأماكن الإسلامية المقدسة في مدينة القدس".

رابعاً – تقييم الوضع من قِبل البعثة

رابعاً-١: الأشغال المتعلقة بالممر المؤدي إلى باب المغاربة

٣٩- يوفر التقرير الذي قدمته اللجنة الوطنية في ٢٨ شباط/فبراير معلومات هامة بالنسبة لمناقشة المراحل المقبلة من المشروع. غير أن البعثة لاحظت أن هذا التقرير المرحلي قُدّم بعد بدء الأشغال.

٤٠- وسلمت البعثة بأن الأعمال الأثرية الجارية تنفذ وفقاً للمعايير المهنية، غير أنها أعربت عن قلقها إزاء الافتقار إلى خطة عمل واضحة ترسم حدود العملية، وهو ما يفتح بالتالي المجال للقيام بحفائر موسعة وغير ضرورية.

٤١- وترى البعثة أن جميع الأعمال يجب أن ترمي إلى الحفاظ على الإنشاءات القائمة وتدعيمها وإصلاحها. وينبغي أن يصدر بيان واضح عن السلطات الإسرائيلية في هذا الصدد. وينبغي أن تقتصر الحفائر الأثرية حصرياً على الحصول على معلومات بشأن مدى استقرار الإنشاءات، وهي معلومات ضرورية لأشغال التدعيم. وقد أصبحت هذه المعلومات متوافرة الآن فيما يبدو، ومن ثم فإن هذه الحفائر ينبغي أن توقف.

٤٢- وعرضت هيئة الآثار الإسرائيلية على البعثة رسمين تخطيطيين للتصميم المقبل للممر، غير أن البعثة لم تطّلع على أي تصميم معماري نهائي.

٤٣- وترى البعثة أيضاً أن المناقشات والمشاورات ينبغي أن تجري بين جميع الأطراف المعنية قبل اتخاذ أي قرار بشأن هذا الموضوع.

رابعاً-٢: التعاون بين الأطراف المعنية

٤٤- أوضحت اللجنة بجلاء لجميع الأطراف المعنية أن القيمة التراثية لممر باب المغاربة، وهو جزء لا يتجزأ من الموقع المدرج على قائمة التراث العالمي، لا يمكن أن تنحصر في الإنشاءات الأثرية، وإنما تشمل بالضرورة جوانبه الثقافية والدينية والرمزية، وأنه ينبغي أخذ هذه الأبعاد في الاعتبار في أي مرحلة من مراحل عملية التدعيم والترميم.

٤٥- ولما كان المشروع يهم جماعات دينية وثقافية مختلفة، فمن الأهمية بمكان أن يقوم الحوار والاتصال من أجل مراعاة آراء جميع الأطراف المعنية.

٤٦- وتعي البعثة أنه لا يوجد في ظل الوضع الحالي حوار بين السلطات الإسرائيلية وهيئة الأوقاف الإسلامية. ولما كان هذا الوضع هو الذي سبب الأزمة الراهنة، فينبغي دعوة جميع الأطراف إلى الإسهام في معالجة وتسوية هذه القضية بطريقة تعاونية.

٤٧- وسيكون من الملائم تماماً إشراك الحكومة الأردنية، التي تضطلع إزاء الحرم الشريف بدور إشرافي تقر به إسرائيل. وقد كان التعاون مع الحكومة الأردنية فعالاً في حل مشكلة ترميم الحائط الجنوبي للحرم الشريف في عام ٢٠٠٤، ومن الممكن النظر في إنشاء إطار مماثل. ويمكن لليونسكو أن تقدم المساعدة التقنية وأن تعمل كميسّر في هذه العملية.

خامساً – التوصيات النهائية المقدمة إلى المدير العام

٤٨- ينبغي مطالبة حكومة إسرائيل بأن تمتثل لالتزاماتها المتعلقة بالحفائر الأثرية وصون التراث في مواقع التراث العالمي مثل مدينة القدس القديمة، ولا سيما للقرار 30 COM.34 الذي اعتمدته لجنة التراث العالمي بشأن هذه المسألة في فلنيوس في تموز/يوليو ٢٠٠٦.

٤٩- وينبغي مطالبة حكومة إسرائيل بأن توقف فوراً الحفائر الأثرية، حيث إن الحفائر التي جرى الاضطلاع بها قد اعتُبرت كافية لتقييم الحالة الإنشائية للممر.

٥٠- وينبغي إذن لحكومة إسرائيل أن تحدد بوضوح التصميم النهائي لإنشاءات الممر، التي ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي من ورائها هو ترميم ممر باب المغاربة دون إدخال أي تغيير كبير على بنيته أو تصميمه، وذلك من أجل الحفاظ على قيمتي الأصالة والكمال اللتين يتسم بهما الموقع. وينبغي تقديم خطة عمل واضحة إلى لجنة التراث العالمي في أقرب وقت ممكن.

٥١- وينبغي مطالبة حكومة إسرائيل بالمبادرة فوراً إلى إجراء مشاورات مع جميع الأطراف المعنية، ولا سيما سلطات هيئة الأوقاف الإسلامية والسلطات الأردنية، حيث إن هذه الأخيرة قد وقعت اتفاق سلام معها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، والاتفاق على خطة عمل قبل اتخاذ أي تدابير أو قرارات أخرى في هذا الشأن.

٥٢- وينبغي أن يشرف على هذه العملية فريق دولي من الخبراء تتولى اليونسكو تنسيقه ويشارك فيه على وجه الخصوص مهندسون إنشائيون متخصصون في أعمال التدعيم الأثرية، من أجل كفالة أكثر الحلول ملاءمة بشأن ترميم ممر باب المغاربة.